وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

عنـــــــــوان الموضـــــــوع:

أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية

من وجهة نظر عينة من مسيري مجموعة من البنوك الناشطة بولاية المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

إعـداد الطالبة :

- كريمة عزيزي

إشراف الدكتورة:

- سامية خرخاش

تاريخ المناقشة: 2018/06/19 بتقدير: جيد جداً

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
فيشوش حمزة	جامعة المسيلة	رئيسا
سامية خرخاش	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
روازقي محمد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شكر وتقدير

قال الله تعالى: " رب أوزعني أشكر نعمتك التي أنعمت علي والدي وان أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية 19

وقالً من لم يشكر الناس لم يشكره اللهً

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل كما أتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث سواء من

قريب أو من بعيد

كما أتوجه بالشكر خاص للدكتورة الفاضلة خرخاش سامية التي قبلت الإشراف عليا وقامت بإرشادي وتوجيه نصائح القيمة فقد كانت

نعم الدليل والمرشد في إنجاز هذا العمل

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى مسيري مجموعة البنوك الناشطة في ولاية المسيلة

وأخيرا أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

الاهداء

الحمد لله علي إحسانه والشكر له علي كرمه إمتنانه والصلاة وسلام علي النبي المصطفي أما بعد :

اهدي عملي المتواضع الي:

ملاكي في الحياة . . . . . .الي سر الوجود . . . . .الي معني الحب والعطاء . . . . . .

الي بسمة حياتي . . . . . .الي من كان دعاؤها سر نجاحي . . . . . .وحنانها بلسم جراحي . . . . . .

الي اغلي ما في الوجود . . . . . .الي الشمعة التي تحترق لتنير طريقي . . . . .

الي التي عشت معها أحلي أيامي . . . . . .الي أملي ومستقبلي الزاهر في الحياة

"أمي الغالية"

الي تاج رأسي وسندي في الوجود . . . . . .الي الذي علمني العطاء دون إنتظار . . . . . .

الي رمز الصلابة والوجود . . . . . .الي الحنون الغالي . . . . . .الي صاحب الوجه النظير والقلب الكبير

"ابي الحبيب"

الى الشموع التي أضاءت حياتي وأنارت دربي الى من حبهم يجري في عروقي وذكرهم يلهج فؤادي

الى أخوتي: "دليلة، عزالدين، يحي، شريفة"

الي جدتاي الغاليتين (نوارة، عيدة) الي جدي أحمد ومحمد رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

الى خالتي العزيزتين: نجية وخديجة

الى خالي المبروك حفظه الله ورعاه

الى عمتاي: سميرة، ذوادية

الى خالي وزوجته

الى أعمامي وعماتي وأزواجهم وأولادهم

الى أخواتي: سارة، سميه، فتيحة، مليكة، عمرية، ليندة،

هالة، سهام، بسمة

الى رفيقات دربي: زهيرة، نزهة، نسيمة، سارة، سمية، شهرة، سناء،

حنان، نبيلة، خديجة، وهيبة

الى كتاكيت العائلة الصغار: بلال، يوسف، لؤي، أية، أميرة، ايمان.

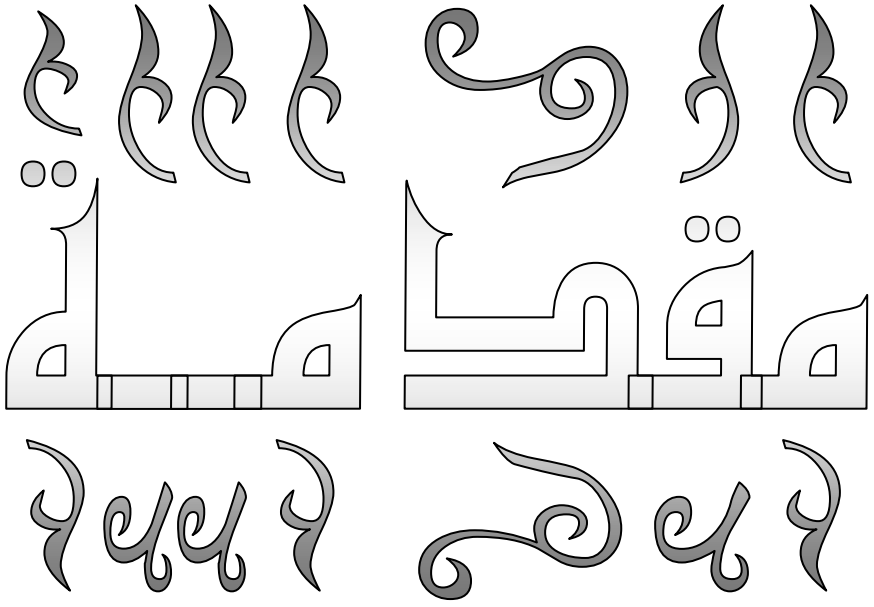
مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز التي يعتمد عليها النمو والتطور الاقتصادي لأي بلد، كما تعتبر التجارة همزة وصل بين جميع دول العالم ولقد توسعت التجارة الخارجية وذلك راجع الي انفتاح الاسواق وكثرة الطلب العالمي علي سلع والخدمات كما تم اكتشاف اليات حديثة استخدمت في انتاج وخلق مؤسسات تساهم في تسهيل حركة السلع والاموال ،مما أدي الي تطور التجارة الخارجية.

ولقد ارتبط هذا التطور بظهور العديد من المخاطر التي تأرق سير هذه المعاملات التجارية، ومن اهم هذه المخاطر تلك المخاطر التي تتعلق بالجانب المالي، فما يهم في عملية التبادل التجاري هو تلقي المقابل المالي دون تحمل أي خطر مالي قد يواجه المتعامل.

لهذا فان اختيار طريقة الدفع ووسيلة التمويل تحدد درجة الخطر أو الائتمان للعملية المالية، والجزائر عرفت تبادلات خارجية عديدة في هذا المجال وخاصة فيما يخص حجم تطور هذه التجارة.

وان اهم النقاط التي تتحكم في التجارة الخارجية الجزائرية هي مدي قدرة المتعاملين في تسيير مخاطر الشق المالي واثر هذا التسيير.

والجزائر كسائر دول العالم عرفت عدة تطورات وتحولات في التبادلات الخارجية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات المالية لهذا نجد المتعاملين يسعون الى تامين هذه المعاملات خاصة في اطار عملية الاستيراد و التصدير.

ولأن عملية قياس الخطر تحدد الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة او البنوك الجزائرية حيث تتسم هذه الاخيرة في تمكين الادارة في التعامل مع ما يمكن إن تتعرض له هذه المؤسسات او البنوك من مخاطر وصعوبات في المستقبل يمكن إن تؤرق مسارها الاستراتيجي كما انه يساهم في تحقيق موازنة مثلى بين العوائد.

أولا: الإشكالية

من خلال ما تم ذكره آنفا تم طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية؟

لمعالجة هذا الموضوع والإلمام به تفرعت هذه الإشكالية الي الإشكاليات الجزئية التالية:

1- ما مدى وجود مخاطر مالية المالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية؟

2- ما تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى للبيانات العامة

ثانيا: الفرضيات

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- تواجه التجارة الخارجية الجزائرية مخاطر مالية بدرجة متوسطة.

2- تسيير المخاطر المالية لها تأثير ايجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى للبيانات العامة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة مبررات وعوامل أدت الي اختيار هذا الموضوع أهمها:

- أهمية المخاطر المالية في الوقت الراهن ودور الذي تلعبه في تطوير التجارة؛
- حداثة موضوع تسيير المخاطر؛
- قلة الأبحاث في هذا الموضوع علي المستوي الوطني؛
- تعرف علي أثر تسيير المخاطر المالية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية؛
- طبيعة التخصص (مالية وتجارة دولية)،والميل الشخصي لدراسة أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية.

رابعا: أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث في:

- كون المخاطر المالية ظاهرة تهدد أكبر المؤسسات الناشطة في مجال التجارة؛
- إبراز مدي أهمية تسيير المخاطر المالية للحد من الأزمات وذلك باستخدام آليات لتغطية هذه المخاطر؛
- كما تمن أهمية أيضا في معرفة إذا كان لتسيير هذه المخاطر أثر ايجابي أو سلبي

خامسا: أهداف البحث

- محاولة معرفة أهم المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية؛
- معرفة أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية؛
- استقصاء أراء المسيرين في البنوك حول أثر تسيير هذه المخاطر وبناء قرار لمواجهة هذه المخاطر ومعرفة مسبباتها.

سادسا: منهج البحث

من أجل الوصول الي الأهداف المسطرة في هذا البحث والإجابة علي الإشكالية التي تم طرحها استخدمنا المنهج الاستنباطي الاستقرائي لأنه الأنسب لدراسة هذه الدراسة وهذا في الجانب النظري.

وكما اعتمدنا علي أسئلة دراسة الحالة في الجانب التطبيقي في دراسة حالة لمجموعة من البنوك الفرعية الناشطة لولاية المسيلة وذلك من خلال الاستعانة بالاستبيان والذي اخترنا أسئلته من الجانب النظري لبحثنا وذلك عن طريق معرفة أراء مسيرين علي مستوي البنوك العاملة في ولاية المسيلة كما تمت الاستعانة في تحليل معطيات الإستبيانيه علي بعض الأدوات الإحصائية.

أما فيما يخص توثيق (التهميش) فلقد تم اعتمادنا علي طريقة APA (AMECAN PSYCHOLOGICAL ASSOCIATION)

لجمعية علماء النفس الأمريكيين التي تعتمد علي التوثيق في المتن.

سابعا: تحديد إطار البحث

- اقتصرت دراسة الميدانية علي وجهة نظر عينة من المسيرين لمجموعة من البنوك الفرعية الناشطة في ولاية المسيلة في الفترة الممتدة من 10افريل الى 10 ماي 2018.
-

ثامنا: الدراسات السابقة

- شلالي رشيد:(تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3سنة 2011 هدفت هذه الدراسة الي معرفة اليات تغطية المخاطر المالية والتي تساهم في إرساء مناخ امن بالنسبة للمؤسسة من خلال عملية الاستيراد والتصدير.

حيث اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي عند تطرقه الي المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وقام بإسقاطها علي واقع المؤسسة (سوناطراك)،التي تعمل في التجارة الخارجية ،كما استخدم بعض الإحصائيات والمراسيم والقوانين المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية.

- عبدلي لطيفة: (دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته scis سعيدة –),مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير, تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات, جامعة أبي بكر بلقا يد: تلمسان سنة 2011, تناولت إشكالية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية, وكيفية التعامل معها وتجنبها مستقبلا أي أن موضوعها أولى أهمية للمؤسسات الاقتصادية وطريقة إدارتها للمخاطر.

إن ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة ما يلي: إضافة متغير الدراسة وهو أثر تسير المخاطر ،تم إعتمادي علي دراسة تحليلية ،بدل من دراسة حالة.

تاسعا: صعوبات البحث

تمثلت الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث في قلة وندرة المراجع التي تتناول هذا الموضوع وكذلك حداثة هذه المراجع وكذلك صعوبة الحصول علي المعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي من المؤسسات والبنوك الناشطة في هذا المجال

عاشرا: مصطلحات البحث

التجارة الخارجية: تجارة الدولية؛

المخاطر المالية: تتمثل في المخاطر التي تخص الائتمان ، أسعار الصرف ،أسعار المواد الأولية وغيرها؛

تسيير المخاطر المالية: آليات تغطية المخاطر.

حادي عشر: تقسيم البحث

تم تقسيم البحث قسمين: القسم الاول نظري تم التطرق فيه الي ماهية المخاطر المالية في الجزء الاول وتم تقسيمه الي مفهوم المخاطر وتصنيفها ومسبباتها أما الجزء الثاني فكان تحت عنوان المخاطر المالية في التجارة الخارجية وتم تقسيمه الي المخاطر المالية الخاصة بالصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار المواد الأولية والجزء الثالث تمت عنونته باليات تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية وقسم الي تسير المخاطر المالية الخاصة بالصرف وتسيير مخاطر الائتمان وتسيير مخاطر أسعار المواد الأولية وفي الجزء الرابع والأخير تم التطرق الي ماهية التجارة الخارجية الجزائرية وتم تطرق فيه الي لمحة التاريخية عن تطور التجارة الخارجية الجزائرية ومفهوم التجارة الجزائرية كما تم التطرق الي التجارة الخارجية الجزائرية والاتفاقيات الدولية، أما القسم الثاني فهو تطبيقي تم التطرق فيه الي دراسة تطبيقية لوجهة نظر عينة من مسيري مجموعة من البنوك الناشطة في ولاية المسيلة، وتم توزيع استبيان علي المسيرين.

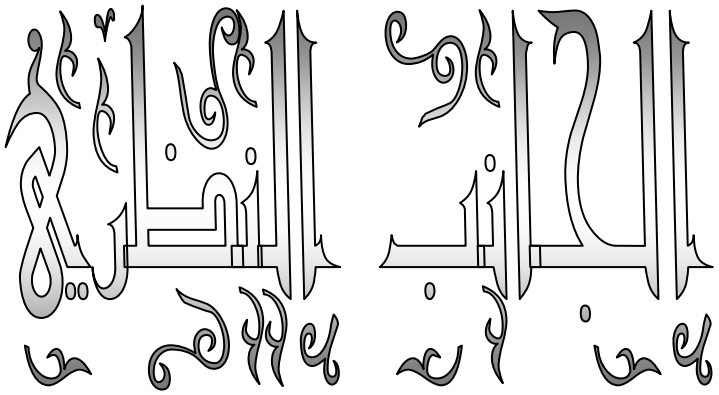

المخاطر المالية والتجارة الخارجية الجزائرية

تمهيد

تعتبر أو تعد المخاطر بصفة عامة جزءا لا يتجزأ من العملية التجارية، فإن المؤسسات التي تعمل في مجال التجارة أصبحت عرضة للمخاطر وخاصة تلك التي تمس القطاع المالي فعملية الاستيراد والتصدير تتميز بإجراءات خاصة.

فالتجارة الخارجية تتأثر بعوامل خارجية كالأوضاع الاقتصادية أو سياسية للبلد، فالمخاطر المالية تختلف من بيئة الي أخري فهناك مخاطر خاصة بالقطاع المصرفي ومخاطر خاصة بالائتمان وكذلك مخاطر أسعار المواد الأولية، لذلك وجب تسيير وتعامل مع هذه المخاطر لتقليل من حدتها أو تجنبها والجزائر كسائر دول العالم تعاني من هذه المخاطر، ولقد استعملت عدة طرق ووسائل للحد منها كما عقدت عدة اتفاقيات وشراكات لتطوير تجارتها وتنويعها.

ولقد تم اعتبار تسيير المخاطر جزء لا يتجزأ من العملية المالية وذلك بهدف تدعيم الملائمة المالية على المستوي العالمي وإيجاد مناخ مناسب للائتمان، إضافة الى تقلبات التي تطرأ على أسعار المواد الأولية.

ولقد تم التطرق الى كل هذا الجانب النظري: بحيث تم تقسيم هذا الجانب الى أربعة أجزاء، ففي الجزء الاول تم عرض ماهية المخاطر بصفة عامة وتصنيفاتها ثم الى مسببات هذه المخاطر، أما الجزء الثاني فقد خصص للمخاطر المالية وذلك عن طريق عرض مخاطر الائتمان ومخاطر الصرف وكذلك مخاطر أسعار المواد الأولية وفي الجزء الثالث تم التطرق إلى آليات تسير المخاطر المالية لكل من الصرف والائتمان وأسعار المواد الأولية أما الجزء الأخير فقد خصص للتجارة الخارجية الجزائرية وذلك من خلال عرض لمحة تاريخية عن تطور ها كما تناول مفهوم التجارة الخارجية وكذلك التجارة الخارجية الجزائرية والاتفاقيات الدولية.

1:ماهية المخاطر

لم تعد المخاطر حكرا أو قيدا على الأعمال، فلقد أصبحت من مصادر الميزة التنافسية في ما بينها، ازدادت أهمية المخاطر بسبب اقتراب ودخول الاقتصاد مرحلة العولمة، لذلك وجب اخذ المخاطر بصورة أكثر جدية لأنها أصبحت جزءا من بيئة الأعمال وتجاهلها يهدد الشركات أو المؤسسات بالفشل وذلك من خلال تهديد استقرارها المالي.

1-1:مفهوم المخاطر

تعددت وتنوعت تعاريف المخاطرة سنورد أهمها:

لغة: "كلمة الخطر مستوحاة من مصطلح اللاتيني والذي يدل على ارتفاع في توازن وحدوث تغيير مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع ":(صوار يوسف، 2008، ص23)

اصطلاحا: "وهو ذلك التزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة":(صوار يوسف، 2008، ص23)

"كما يعرف الخطر على انه حدث احتمالي الذي يؤدي وقوعه الى تعرض الأشخاص أو الممتلكات الى خسائر":(عبد السلام محمود ناشد، 1988، ص50)

الخطر: هو احتمال وقوع الخسارة المادية في الثروة أو دخل نتيجة وقوع حادث معين طارئ ":(سيف نصر السيد شوقي، 1997، ص2)

ومن المنظور المالي: "تعرف المخاطر بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة السلوك لظاهرة طبيعية في الماضي ":(رشيد شلالي، 2011، ص80)

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المخاطر على أنها "الخسارة المحتملة نتيجة لوقوع مخاطرة معينة ".

1-2تصنيف المخاطر

الشكل رقم(1) يوضح أهم التصنيفات للمخاطر في التجارة الخارجية:

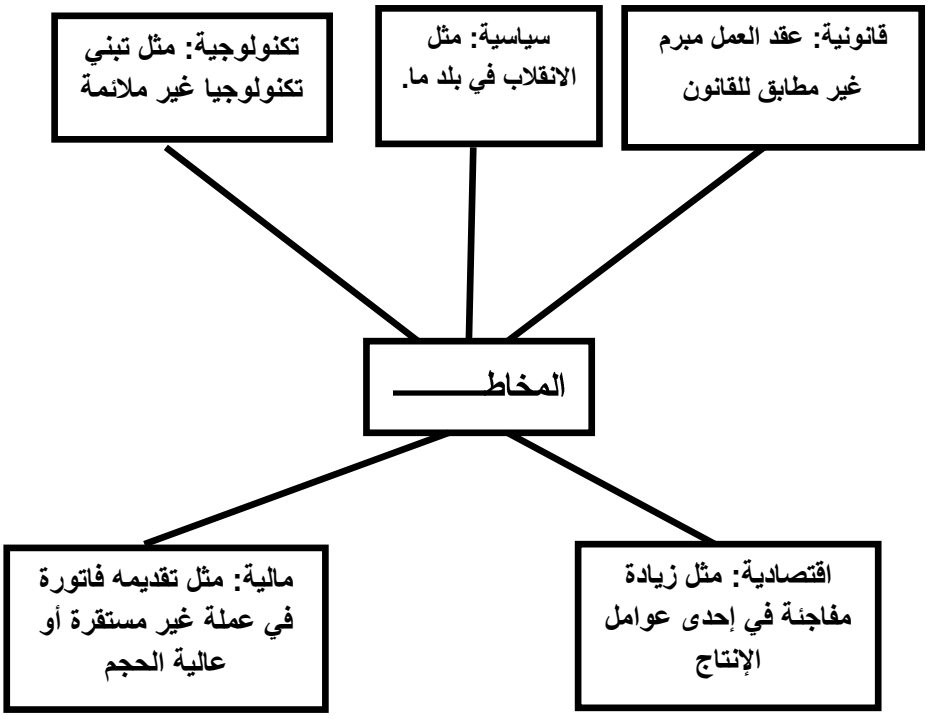

المصدر: شلالي رشيد، (2011), تسير المخاطر في التجارة الخارجية الجزائرية، جامعة الجزائر3.

أ:**المخاطر السياسية:** تحدث هذه في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المستورد وكذا الحروب الأهلية أو الأجنبية، ثروات الانقلابية، أو إصدار قانون ضد الشركات الأجنبية كالتأميم أو نزع الملكية، أيضا في حالة عرقلت نشاط الداخلي للشركة الأجنبية بمعدل عالي عن الشركات المحلية أو فرض اقتطاعات عالية على المستخدمين الأجانب وذلك لحث المؤسسة على توظيف عمال محليين، ويمكن أن نفرق بين مختلف المستويات تدخل الدولة ضد المتعامل الأجنبي.

- **عمليات تدخل غير تفضيلية:** التزام المتعاملين الأجانب على بناء علاقات اجتماعية أو اقتصادية (مدارس، المستشفيات ...) أو تعيين مستخدمين محليين في مناصب إدارية أو تقنية؛
- **العقوبات التفضيلية أو التمييزية:** فرص إعادة استثمار الأرباح؛
- **نزع الحيازة:** نزع ملكية التأميم وغيرها.

ب:**المخاطر الاقتصادية:** تتمثل المخاطر الاقتصادية في الآتي:(نيل كروك فورد، بدون سنة، ص57)

المخاطر المتعلقة بالطوارئ الخاصة علي المستوي الاقتصادي الداخلي مثلا: ارتفاع الأسعار الداخلية للبلد المصدر نتيجة ارتفاع غير المرتقب للأسعار الداخلية للبلد المصدر نتيجة للارتفاع غير مرتقب للأعباء الأعمال أو تكلفة الموارد الأساسية لازمة إنتاج السلع الموجهة للتصدير، يحتمل المصدر الخسارة في حالة ما إذا تضمن العقد صيغة الأسعار غير رجعية ومن هنا يمكن القول أن المخاطر الاقتصادية في الخطر الذي يحدثه ارتفاع سعر التكلفة في المدة الممتدة ما بين اقتراح السعر للزبون والإرسال نستطيع التقليل من حدة المخاطر باستخدام وسيلتين.

- وضع فترة(بند) في العقد التجاري ينص على مراجعة السعر فيحدد بذلك سعر البيع بدلالة التغيرات في التكاليف الناتجة، عن المنتج موضوع الصفقة وهذا يحول قسم من المخاطر أو قلة علي عاتق المستورد إذا قبل البند الذي لا يخدم المصلحة؛
- اللجوء الى التأمين المتعلق بالمخاطر الاقتصادية.

ج:المخاطر التكنولوجية: عملية التجارة الخارجية تلزم على المؤسسة أن تترقب التكنولوجيا المستعملة في مختلف الأسواق الخارجية وذلك باستخدام معايير التكنولوجية المختلفة يؤدي إلى خسارة محققة للمؤسسة.

مثال: مؤسسة تستخدم غاز في منتجها مبيد الحشرات تزيد في تصديره فهي لا تستطيع ذلك لان هذه التكنولوجية المحظورة في العديد من الدول فالمؤسسة نتيجة استخدامها هذه التكنولوجيا ستقع في الخسارة.

د:المخاطر القانونية: إن المؤسسة في تطورها الخارجي تلجأ الى إبرام عقود دولية مع أطراف خارج الإقليم الدول ولذلك يجب أن تكون إدارية تامة في الدول التي ينتمي إليها ثقة الزبون أو محل استثمار المستثمر الأجنبي، إن المجال القانوني واسع ومتعدد في تجارة الخارجية ومن أمثلة ذلك.

- قانون العقود الدولية: يعني عقود البيع، التمثيل التجاري؛
- قانون الجبائي: مثل الضرائب؛
- قانون التجاري: التزامات المتعامل المحلي.

ه:المخاطر المالية: إن التسيير الدولي للمؤسسة لا يقتصر فقط على تسيير التدفقات المالية، وإنما يشمل أيضا تسيير مختلف المخاطر التي لها علاقة أو تأثير علي نتيجة استغلال وكذا القيمة المالية للمؤسسة.

إن نشاط المؤسسة ينشئ العديد من المخاطر أهمها.(طارق عبد العال حماد، 2001، ص 264)

أولا: مخاطر السوق: ترتبط هذه المخاطر بشكل عريض بالخسائر الاقتصادية الراجعة لحدوث تغيرات غير مواتية في القيمة العادلة للأداة المشتقة.

ثانيا: المخاطر الائتمانية: فتتعلق بالزبون والمحيط الذي ينشط فيه (الدولة أو البلد)واهم هذه المخاطر: (طارق عبد العال حماد، 2001، ص265)

أ:مخاطرالصرف:هي نتيجة المباشرة للنشاط التجاري الدولي للمؤسسة أما البيع في الخارج (التصدير) لمنتجاتها أو أثناء شراء من الخارج الاستيراد للمواد الأولية أو المواد اللازمة في إنتاج وينتج أيضا عن العمليات المالية الدولية للمؤسسة من قروض بالعملة الصعبة أو عند الاستثمار في السوق المالية الدولية.

ومنه فان خطر الصرف يتحدد في الفرق الموجود ما بين السوق المتفق عليه عند إبرام الصفقة والسعر الذي يصبح بعد تنفيذ 'حيث أن هذا السعر محدد بعملة الصعبة تخضع لمتغيرات السوق التي تؤثر عليه، ولهذا يقع الخطر علي الطرفين:

- المستورد في حالة زيادة معدل الصرف؛
- مصدر في حالة نقصان معدل الصرف.

ب:مخاطر معدل الفائدة: يهتم بالعمليات المالية من استثمارات وقروض التي تلجأ إليها المؤسسة في سوق المالية الدولية.

ج:مخاطر أسعار المواد الأولية : وهي تتعلق بتقلبات أسعار المواد الأولية في سوق الدولية

الأخرى من عدم قدرة المتعامل بتنفيذ واجباته التعاقدية وهذا في حالتين.

- نقص الموارد المالية للمدين لتسديد ما عليه؛
- تصرفات التعسفية للمدين التي تنجم عن مشاكل عدم التنفيذ أو الرفض بالتصريح عن الدوافع الحقيقية لعدم إتمام الصفقة العقد من جهة ومن جهة أخري يمكن أن يحدث تغيير في التشريع معين للبلد (كمنح التحويلات للخارج أو حدوث كوارث طبيعية)الذي يحول دون دفع.

1-3: مسببات المخاطر

سنتطرق الى أهم العوامل التي تؤدي أو تسبب حدوث المخاطر (لطيفة عبدلي، 2012، ص ص15-17)

أ. **مسببات المخاطر الموضوعية:** ويقصد بها خصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد من احتمال وقوع المخاطر أو تزيد من شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معا.

وهي تلك الأسباب الإضافية التي تزيد من درجة الخطر أو تزيد من فرص وقوع الخسارة، وعادة ما تكون هذه الأسباب موضوع التأمين.

وتتميز هذه الأسباب بسهولة التعرف عليها وتحديدها بدقة عن طريقة دراسته للنواحي الفنية والمادية للشيء المعرض للمخاطر.

ب. **مسببات المخاطر الأخلاقية:** الأسباب المتعلقة أساسا في الصفات الأخلاقية التي يتحلى بها الشخص نفسه مثل: التهاون والإهمال أو تلاعب مما سوف يؤدي الى وقوع مسؤولية المخاطر مدنيه اتجاه الآخرين.

ج. **مسببات المخاطر الطبيعية:** هي العوامل التي تساعد على زيادة احتمال وقوع المخاطر وبالتالي الخسارة المادية النتيجة لظواهر طبيعية كالفيضانات والزلازل.

د. **مسببات المخاطر الشخصية:** يقصد بها مجموعة الأسباب والعوامل المساعدة التي يكون للعنصر البشري تأثير فيها أو تنتج بسبب تدخله في مجريات الأمور أو تأثيره أو مشاركته سواء كانت هذه المشاركة أو ذلك التأثير سلبيا أو ايجابيا، ويفترض عادة أن يكون التدخل البشري في الظواهر الطبيعية يقصد الحصول على المنفعة إلا أن تدخله هذا قد يزيد من درجة المخاطر أو من فرص وقوعها وبالتالي يكون ناتج تدخله تحقق الخطر ويمكن التفرقة بين نوعين من أسباب المخاطر الشخصية وهما:

أولا: مسببات الخطر الشخصية الإدارية: وهي التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي الى زيادة درجة الخطورة أو زيادة حجم الخسارة المترتبة على تحقق الخطر نتيجة فعل إرادي معتمد والمقصود منه أحداث ضرر أو زيادة حجمه مثلا: قيادة سيارة بسرعة تزيد عن الحدود القصوى تزيد احتمال وقوع الحوادث أو الغش والاحتيال.

ثانيا: مسببات الخطر الشخصية لا إرادية: ويقصد بها مجموع العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي بدون قصد الى زيادة تحقق المخاطر أو زيادة شدة الخسائر الناتجة عن تحقق المخاطر.

2:المخاطر المالية في التجارة الخارجية

إن مجال المخاطر يخضع لتغيرات كبيرة، فلقد كانت إدارة المخاطر مقصورة فقط على حالات تعرض للخسائر البحتة والتي تتضمن مخاطر الممتلكات ومخاطر المسؤولية، ومع ظهور العولمة والواقع الحالي للسوق الذي يتميز بتقلب الأسعار واضطراب الأسواق المالية، بدأت شركات في توسيع برامج ومجال إدارة المخاطر لتشمل مخاطر المضاربة المالية وهذا ما أدي الي ظهور ما يعرف بالمخاطر المالية إن أهم المخاطر المالية سنوردها في الآتي.

2-1:المخاطر المالية الخاصة بالصرف

مفهوم خطر الصرف وكيفية نشأتها

أ. **مفهوم خطر الصرف:** يمكن تعريف خطر الصرف أنه خطر التسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل من ناتج عن تعامل بعملة أخري أجنبية غير العملة الوطنية وهو متغير مهم في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف المصنعين وعليه فخطر الصرف مرتبط بتغيرات معدلات الصرف عند ما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم إنهاء العملية لحظتها:(رشيد شلالي،2012، ص118)

كما يمكن تعريفه: بالخطر الذي يسجل خسارة أو الربح غير متوقع عند عملية تحويل العملة الصعبة بعملة أساسية والتي تكون على الأصول المختلفة (الحقوق والديون المسجلة بالعملة الصعبة الأخرى).

إن هذا الخطر بدأ في ظهور منذ اعتماد نظام الصرف العائم للأسعار الصرف وعليه كل الأنشطة التجارة الخارجية المعرضة لهذا الخطر ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج والتي تبحث عن تحقيق أرباح من خلال تحسين أسعار الصرف لعملتها 'كما يمكن أن تتحمل خسائر كبيرة، إذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها تنافسية وعليه نجد أن كل ذلك مرتبط بحالات عدم التأكد :(رشيد شلالي، 2012، ص119)

ب. **مخاطر أسعار الصرف:** وهي تلك التي تنشأ عن الحركات مواتية للأسعار الصرف وهي التي تنشأ أساسا على وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية وهي قد نشأت عن عمليات فورية أوعن عمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمي المشتقات المالية وعادة ما يتم قياس هذه المخاطر بحجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدة الى القاعدة الرأسمالية للبنك ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في العملة معينة (سمير خطيب، 2005، ص118)

ج. **تحديد خطر الصرف للمصدر والمستورد:**(رشيد شلالي، 2012، ص ص119-120)

- **بالنسبة للمصدر:** عندما يقوم المصدر بتقديم عرض تجاري في إطار مناقصة دولية بالعملة الصعبة، فهو يكون أمام خطر عشوائي للصرف لأنه لا يعرف إذا كان سينشأ من هذا العرض صفقة أو عقد فعلي أم لا وهذا ينطبق على البيع على مجالات أو قوائم في الخارج فالمؤسسة هي في خطر طيلة مدة العرض نظرا للتقلبات سعر الصرف في هذه المدة.

بعد مرحلة العروض والمفاوضات وفي حالة الاتفاق، يتم إبرام العقد التجاري ما بين الطرفين ومن هذه اللحظة يصبح المصدر عرضتا الى الخطر الاقتصادي للصرف المتمثل في زيادة أحد عوامل إنتاج وهذا يتناقص من مرحلة إبرام العقد الى الدفع النهائي.

- **بالنسبة للمستورد:** عندما تستورد مؤسسة منتجات نصف المصنعة أو مواد أولية بالعملة الصعبة، فهي ملزمة بتسيير خطر الصرف بين تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ السداد، وفي حالة منتج يدخل في تصنيع المنتج النهائي فان سوء تسيير الخطر يمكن أن يزيد في سعر التكلفة مما ينقص من تنافسية هذا المنتج.

د. **التعرض لمخاطر الصرف:** للتحكم فيه والتعامل مع مخاطر الصرف فان المؤسسة يجب أن تكون لها نظرة شاملة لكيفية التعرض لمخاطر الصرف من ناحية مدة التعرض لهذا الخطر الى اختبار طريقة لتسييره.

- مدة التعرض للخطر: إن المؤسسة تخضع لتقلبات في سعر الصرف ما بين مرحلة الدراسة التي تنشأ القرار وعملية البحث في سوق الأجنبية، يغيرون من وضعيتها التنافسية وهذا الخطر قد يظهر جليا أثناء إعداد العرض تجاري وحتى إجراء الطلب من طرف الزبون الأجنبي ’فان خطر الصرف هو خطر محتمل لان المؤسسة في خطر ملزمة بعرضها، لأنه في غياب العقد يلزمها

.فان هذا الالتزام ليس له تأثير فعلي, إن تقديم طلب هو الدخول الفعلي في الخطر الصرف من بداية العرض (فترة الخطر المحتمل)ويجب عليه اختيار المدة التي يبدأ فيها تسيير الخطر.

مادام الطرف الآخر لم يستكمل التزاماته التعاقدية فالمؤسسة تتعرض لخطر تقلبات تكاليف بالعملة الصعبة، إن إعداد الفاتورة يعد نقطة التحول من الخطر الاقتصادي الى الصرف الى الخطر المحاسبي، فهي تمثل من جهة نشأة الحقوق بالنسبة للمصدر وتنفيذه لكامل التزاماته هذا ومن جهة أخري نشأة الدين بالنسبة للمستورد وتنتهي فترة التعرض للخطر بدفع الزبون أو تحويله المبلغ المتفق عليه الى حساب المصدر.

- من دخول في خطر الصرف الى تسيير خطر الصرف.

إن اختيار تسعير معين لا يعتبر تسيير خطر الصرف، إن المؤسسة تستطيع اختيار سعر الصرف المناسب لتقديم عرض العملة الصعبة يتميز بالتنافسية وللحفاظ على هذا السعر فإنها يجب أن تطبق تقنيات تسيير المخاطر الخاصة بالصرف ولتمكن من ذلك يجب معرفة بالنسبة لكل عملة.

- قيمة وضعية الصرف؛
- تاريخ الدخول في الخطر؛
- تاريخ الخروج من الخطر؛

2-2: مخاطر الائتمان

سنتناول خطر الائتمان ومؤشرات قياس مخاطر الائتمانية في الآتي:

أ- **مفهوم خطر الائتمان:** هي المخاطرة إن اختلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض الى طرف مقابل ":(طارق عبد العال حماد، 2003، ص197)

- يمثل الائتمان مبلغا من المال سيتم دفعه في تاريخ محدد مستقبلا بلا مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك ولذلك فان خطر الائتمان يعود الى عدم التسوية الجزئية أو نهائية لدفعات معينة وهي الخسائر المحتملة نتيجة رفض العملاء للتسديد أو عدم قدرتهم عن تسديد بالكامل وفي وقت محدد

ويسمي هذا الخطر أيضا خطر الصرف لأخر ويعني إن الطرف الأخر في العقد لن يقوم بتنفيذ المترتب عليه بموجب ذلك العقد بالتزاماته التعاقدية.

- أما في التجارة الخارجية فان المخاطر الائتمانية تنتج عن خطر عدم السداد بالنسبة للمصدر بعد تنفيذه لالتزاماته وذلك نتيجة عدم قدرة الطرف الآخر سواء تعلق الأمر بإفلاسه أو نظرا لظروف خارج نطاقه (ظروف سياسية عدم استقرار في بلد المستورد).

إن النشاط تجاري أو المالي دوليان، يتضمن مخاطر الائتمان وهو الخسارة الناشئة عن طرف آخر وهذا راجع الى أن الطرف الآخر في حالة إفلاسه، ولا يمكنه الوفاء بالتزاماته أو راجع الى عدم السماح بتحويل الأموال نظرا لان قانون الدولة المستورد يمنع ذلك في إطار الرقابة عن الصرف.

ب-**مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:**(علي سنوسي،2016، ص ص221-222)

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر وتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر الى أدني مستوياتها وتتمثل أهم المؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على نحو التالي:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات نشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية بيانات عن توزيع المحفظة الى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني؛
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على نحو التالي:
  - نسبة المحفظة الائتمانية الى إجمالي الودائع؛
  - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي؛
  - نسبة القروض غير المضمونة الى إجمالي المحفظة.
- بيان عن تركيزات تصل الى خمسة و خمسة وعشرين بالمائة فأكثر من قاعدة رأس المال البنك سواء كانت في صورة توظيف البنك لدى العميل علي شكل أسهم رأسمال وتسهيلات لائتمانية أو في صورة تمويل مختلف؛
- بيانات الإجمالية عن تركيزات تزيد عن عشرة بالمائة من القاعدة الرأسمالية للبنك مع تحديد الحد الأقصى؛

- نسبة المخصصات المالية الى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض وتسهيلات المستحقة؛
- نسبة التسهيلات غير المنتظمة /إجمالي المحفظة الائتمانية؛
- نسبة المخصصات الديون المشكوك في تحصيلها /إجمالي المحفظة الائتمانية؛
- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض؛
- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض؛
- بيانات عن مدي توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد المقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة؛
- تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها وتحديد أسباب تعتبر الديون غير منتظمة.

ج-مصادر مخاطر الائتمانية

أولا: المصادر العامة: تتمثل في المخاطر التي يمكن إن تتعرض لها عملية سداد الائتمان نتيجة أسباب لا ترجع للمقترض بصورة مباشرة، كتلك التي تتعلق بالنشاط السياسي والاقتصادي بصورة عامة، وبالتالي فأن كافة القروض يمكن أن تتعرض لهذا النوع من المخاطر بغض النظر عن نوع القرض.(مريم بوني هي، 2011، ص75)

ثانيا: المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض : إن مثل هذا النوع من المخاطر من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك المانح القرض في الآجال المتفق عليها:(مفتاح صالح ، فريدة معارفي، 2007، ص ص 4-5)

ثالثا: المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن إن تؤثر في نشاط الاقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط النوعية تكاليف الإنتاج والتي تهدد المنظمات التي تخضع للتحديث بالاستمرار بالزوال من السوق وعدم قدرتها علي تسديد.(كمال رزيق، فريدة كورتيل، 2007، ص4)

2-3: مخاطر أسعار المواد الأولية

سنتناول أسعار أو خطر الأسعار وإشكالية تقلبات أسعار المواد الأولية.

أ- **مفهوم خطر السعر:** وهي خطر تدني القيمة السوقية لأحد الأدوات المالية بمرور الزمن بسب تدني في أسعار الصرف وأسعار الفوائد، حيث يؤدي هذا التغير الى تغيير قيمة الأصل، ونظرا لان المصرف يقوم بالاستثمار في محافظ الأوراق المالية، فانه عرضة بشكل كبير لأي تخفيض أسعار هذه الأوراق محفظة بذلك خسارة له.(مروان نحلة، 2010، ص35)

ب-**إشكالية تقلبات أسعار المواد الأولية:** إن المؤسسة تستورد وتصدر كمية كبيرة من المواد الأولية سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو استعمال أو التفاوض (نفط، معادن...الخ)وهي لا تتحكم في الأسعار هذه المواد وهذا راجع الى بورصة هذه المواد وتلاقي العرض والطلب فيها اللذان يحددان السعر وبذلك فالمؤسسة تواجه تقلب الأسعار المواد التي تتفاوض عليها وتنتجها أو تستعملها وهو ما يؤثر بالسلب في النتيجة المالية.

ولتسيير خطر تقلبات المواد الأولية فان المتعاملون يلجؤون الى استعمال المشتقات المالية.(رشيد شلالي، 2011، ص ص165-166)

3-آليات تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية

إن المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية لا تقتصر على العملات التي تتميز بقلة تقلبات في سوق الصرف، أو تقلبات أسعار المواد الأولية أو طرق الدفع الآمنة، بل تتعدي ذلك لوجود العديد من الآليات التي يتم استعمالها والاستعانة بها في تسيير الخطر المالي.

3-1:تسيير مخاطر الصرف

سنتناول التغطية الداخلية والخارجية للصرف وخيارات المؤسسات.(عبد القادر لعاطف وآخرون، بدون سنة، ص ص 4-7)

إن المؤسسة في إدارتها للمخاطر تقلبات الأسعار الصرف وما يتطلب ذلك من اختيار التقنية المعتمدة والمناسبة ومقارنتها بتكلفة كل طريقة تقف أمام عدة خيارات.

أ- **عدم التغطية:** هناك مجموعة من وضعيات تجعل المؤسسة لا تقوم بتغطية خطر الصرف، فيمكن للمؤسسة الاستناد ببعض القرائن تجعلها تفضل التخلي عن تسيير هذا المتغير، منها على الخصوص عندما تكون العملات الأجنبية المستخدمة في التعاملات تتميز بقدر كبير من الاستقرار.

ب-**تغطية النظامية:** في إطار هذا البديل يجب التغطية بطريقة آلية ومفادها إن ظواهري عملية المتعلقة بالصرف الأجنبي تتطلب التغطية، وهذا بديل عمولات هؤلاء.

ج-تغطية الانتقائية: في إطار هذا البديل تقوم المؤسسة بوضع منهجية لتحديد متى تقوم بتغطية المخاطر الصرف وذلك عن طريق تطبيق معايير ومستويات قبول التعرض لهذا الخطر ويتطلب التدخل الانتقائي متابعة التوقعات المتعلقة بتطورات أسعار الصرف.

ويعتبر الاعتماد علي التغطية الانتقائية صعبا بالنسبة للمؤسسة التي تقوم بنشاطات محدودة أو ضعيفة علي المستوي الخارجي لان هذه التغطية تعتمد على وجود هيئة تضعها المؤسسات المتابعة وتسيير خطر الصرف.

- التقنيات الداخلية لتغطية مخاطر الصرف: يقصد بها مجموعة أساليب وطرق وتقنيات التي تلعب المؤسسة دورا فعالا في تغطية مخاطر الصرف أهمها.
- التقنيات ذات الصلة بالآجال: وهي التقنيات التي تحاول المؤسسة من ورائها التأثير علي الفترات المتعلقة بتعاملاتها وعلى آجال تحصيل المستحقات أو دفع الديون ويندرج على هذه الفئة؛
  - تسيير الآجال؛
  - المقاصة ؛
  - الخصم من اجل الدفع المسبق.
- التقنيات المتعلقة بالعملة :تتمحور تقنية التغطية على عامل ارتباط بالعملة الأجنبية التي تم اختيارها للفاتورة أو لتسوية الصفقات وينقسم الى قسمين:

-**القسم الاول:** مرتبطة بالعملة واتجاهها في سوق؛

-**القسم الثاني:** فيقترن بالارتباط الذي تتضمنه العقود.

3-2:تسيير مخاطر الائتمان

سنتناول كيفية تسيير المخاطر الائتمانية

يقصد بتسيير المخاطر على إنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف الى حماية الأصول والأرباح البنك وتقليل الخسارة الى ادني مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها وعمل على إعداد إجراءات كفيلة برقابة عليها.

يترك تسيير المخاطر الائتمانية على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في.(علي سنوسي، 2016، ص94)

- الاختيارية: أي اختيار عدد اقل من ديون ذات المخاطر المعدومة؛
- وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع القرض وصنف القرض؛
- التنوع: وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة، من قرار منح الائتمان وذلك بتركيز علي الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية.

-أ: **الاستعلام المصرفي:** قبل منح الائتمان يلجأ إلى الاستعلام وتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدي قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها، وفق لشروط متفق عليها.

-أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض؛
- المصادر الداخلية من البنك؛
- المصادر الخارجية للمعلومات؛
- تحليل القوائم المالية؛

-ب: **الأسلوب الوقائي:** لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ الإدارة للائتمان الى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عن ذلك بالتركيز على:

-طلب الضمانات الملائمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ الإدارة الى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب وتعد من أهم وأنجع العمليات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل؛

ويركز البنك على نوعين من ضمانات:

- الضمانات الشخصية؛
- الضمانات الحقيقية.

-الحد من التركز الائتماني: ويقصد به توجيه الائتمان الى العميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين؛

-الكفاءة في إعداد السياسية الائتمانية: بهدف الوصول الى سياسة الائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية بالاستمرار لرفع مستوياتهم و كفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوي المخاطر وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

-ج: **الأسلوب العلاجي**: ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر وتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:

- تنظيم وسيلة التحصيل الائتماني؛
- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان؛
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة اكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

3-3:تسيير تقلبات أسعار المواد الأولية

سنتناول المشتقات المالية لأنها العنصر الفعال في تسيير خطر تقلبات الأسعار.(كمال بوعظم، بدون سنة، ص ص4-5)

-أ: **العقود الآجلة وتسيير خطر الأسعار**: إن المواد الأولية هي التي كانت الأصول الأولى التي استعملت فيها العقود الآجلة وهي تعرف اليوم استعمالا واسعا.

-**ب: الخيارات:** تعطي لمالكها حق الشراء أو البيع كمية معينة من أصل المالي للأوراق المالية مثلا: بسعر يحدد مقدما مقابل دفع علاوة للبائع العقد ويبقي هذا الحق صالحا حتى تاريخ استحقاقه ويسمي بيعا والمشتري غير ملزم بممارسة حقه طالما لم يصل السعر في السوق الى المشتري الذي يمكنه من تحقيق الأرباح.

-**أنواع الخيارات:** يمكن تقسيم الخيارات الى نوعين:

خيارات الشراء: هذا النوع من الخيارات يعطي الحق لحامله دون إلزام شراء أصل معين في تاريخ معين

خيار البيع: يعطي الحق لحامله وليس الإلزام ببيع في تاريخ معين وبسعر تنفيذ أصل معين، للحصول على هذا الحق بدفع حامله علاوة للطرف الآخر مقابل إقدامه على شراء ذلك الأصل ومثل خيار الشراء يوجد طرفان الطرف الاول هو حامل الخيار البيع وطرف ثاني هو مشتري الأصل.

-ج: المستقبليات

يعرفها ضياء مجيد على أنها: "علاقات تعاقدية متعلقة بالأوراق المالية أو العملات أو أسعار الفائدة وهي في الغالب مجرد التزام بين الطرفين حول بيع وشراء أشياء وهمية غير مرتبطة واستلام أو تسليم أصول حقيقية ويكون ذلك بسعر المتفق علية اليوم وتاريخ يحدد في المستقبل، أي المتاجر بالأدوات المالية على أساس تبادلي آجل وذلك خشية لتغيير الأسعار في المستقبل، فيتم تغطية هذا الخطر بالتزام آجال المشترين والبائعين في هذه السوق إما مغطون للأخطار أو مضاربون للأسعار.

-أركان العقود المستقبلية

- السعر في المستقبل؛
- تاريخ التسليم أو تسوية؛
- محل العقد؛
- مشتري العقد؛
- البائع.

-د: عقود المبادلة: تعرف بأنها سلسلة عقود اللاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد عكس ماهو معروف في عقود الاختيار، كما أن المتحصلات أو

المدفوعات، لا يتم تسويتها يوميا كما هو الحال في العقود المستقبلية، يضاف الى ذلك ,يضاف الي ذلك إن عقد المبادلة لا تتم تسويته مرة واحدة ,كما هو الحال في العقود اللاحقة للتنفيذ كذلك.

يعرف عقد المبادلة على أنه سلسلة من العقود لاحقة للتنفيذ وهو احد صور العقود الآجلة التي تستعمل لتغطية المخاطر.(محمد صلاح الحناوي، بدون سنة، ص369)

❖ أهم عقود المبادلة

- عقود مبادلة أسعار الفائدة؛
- عقود مبادلة البضائع؛
- عقود مبادلات العملات.

4: ماهية التجارة الخارجية الجزائرية

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة وواسعة في اقتصاديات دول العالم لأنه ومهما بلغت الثروات والموارد الدولة، فإنها غير قادرة على العيش بمعزل عن العالم الخارجي والجزائر كسائر دول العالم تسعي لمواكبة هذا التطور الاقتصادي.

4-1: لمحة تاريخية عن تطور التجارة الخارجية الجزائرية

سنتناول في هذا الجزء أهم المراحل التي مرت بها التجارة الجزائرية

ورثت الجزائر عقب استقلالها نظاما اقتصاديا سيطر عليه الاقتصاد الفرنسي، في مجال المبادلات التجارية وليكون هذا القطاع المتنفس الوحيد لها لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية المتطلبات الداخل اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية وحماية الصناعة المحلية.

فقد عمدت الجزائر خلال مسيرتها على فرض قيود الوقاية على التجارة الخارجية ثم احتكارها في المرحلة الثانية وأخيرا وبعد التخلي على نظام التخطيط المركزي وتبني النهج الليبرالي ثم تحرير التجارة الخارجية ونظرا للتطور التنموي الهام الذي يلعبه هذا القطاع، ولأنه الوسيلة الوحيدة لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية وخاصة وان الجزائر وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتميزت التجارة الخارجية الجزائرية بثلاث مراحل هي.(صالح التومي وعيسي الشقبقب، 2006، ص ص 31-33)

أ. **مرحلة الرقابة علي التجارة الخارجية 1962-1969:** في هذه المرحلة عمدت الدولة على عدت إجراءات:

- **الرقابة على الصرف:** حيث عرفت الجزائر هذه الفترة استقرار في أسعار الصرف هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر الى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني.
- **الرسوم الجمركية:** وفي هذا المجال تم استحداث معادلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية.
- **نظام الحصص وتجمعات المهنية للشراء:** عملت الحكومة الجزائرية الى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهنية للشراء وكان الهدف من هذا الإجراء:
  - إعادة توجيه الواردات؛
  - كبح الواردات ولحفاظ علي العملة الصعبة؛
  - حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري .

ب. **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989:** بعد مرحلة الستينيات جاء المخطط الرباعي الاول ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية حيث ابتداء من جولية 1971تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحد حسب المنتج المتخصصة فيه، كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في تدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من ثمانون بالمائة من الواردات تحت رقابة الدولة.

ج. **مرحلة تحرير التجارة الخارجية:** بعد الأزمة البترولية لسنة1986 وزيادة عبئ المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر الى إصلاح قطاع التجارة الخارجية وأهم ما يميز هذا الإصلاح انه كان مرحلي، فالمرحلة الأولي كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما المرحلة الثانية فعرفت أنها مرحلة التحرير الخالي وأخير مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع توقيع برنامج الإصلاح الهيكلي ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة هي:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- رفع الدعم على الأسعار؛
- تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير؛
- رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات.

4-2:مفهوم التجارة الخارجية

تعددت وتنوعت تعارف التجارة الخارجية من وجهة نظر المفكرين ودارس وأهمها

- **تاريخيا:** "أهم صور العلاقات التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات "(مليك محمودي، 2010، ص10)
- **اقتصاديا:** "عملية التبادل التجاري في سلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة ".(رشيد شلالي، 2011، ص)
- "هي كل صادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ".(حاتم سامي عفيفي، 1993، ص13)
- "هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة ودول العالم الاخري وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة ".(داود حسام علي وآخرون، 2002، ص9)

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج إن التجارة الخارجية هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء كان سلع أو خدمات أو رؤوس أموال.

4-3:التجارة الخارجية الجزائرية والاتفاقيات الدولية

سنتناول في هذا الجزء اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ومساعي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :(فيصل بهلولي، 2012، ص ص114-115)

أ:علاقات الأور –جزائرية من التعاون الي الشراكة الأورو متوسطية

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر من خلال كل الفترات حيث أن 70 بالمئة من الصادرات الجزائرية توجه الى أوربا في حين أن أكثر من60 بالمئة من وارداتها تأتي من أوربا، في حين إن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري وهذا راجع بدرجة الأولى الي صادرات الجزائر من المحروقات الي أوربا.

أما علي الصعيد الواردات الجزائرية من سلع الأوربية فان أكثر من 60 بالمئة من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية.

أولا: التعاون الأورو ــجزائري قبل مؤتمر برشلونة: بهدف تعميق مجالات التعاون مع دول الجنوب المتوسط قامت المجموعة الاقتصادية الأوربية بوضع سياسة متوسطية متجددة الهدف من ورائها تعميق

التعاون المالي والتقني مع هذه الدول وتسهيل نظام استيراد المواد الفلاحية من دول الجنوب المتوسط، وفي هذا الإطار تم إصدار النظام 17646-95 بتاريخ 29جوان 2009 من طرف المجلس الأوربي، الذي ينص في مادته على تسريع عملية إلغاء الرسوم الجمركية اتجاه دول الجنوب المتوسط من خلال تخفيض التعريفة الجمركية الى أقل من 2 بالمئة.

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني، تم وضع آلية متمثلة في بروتوكولات المالية بلغ عددها 4، والتي غطت الفترة (1976-1996)،حيث كانت قيمة هذه المساعدات في البروتوكول الأول 144مليون، أما في الثاني فكانت 155مليون وفي الثالث 239مليون في حين كانت قيمتها في البروتوكول الرابع 350مليون، وقد استبدلت ببرنامج مد يد المساعدات المالية.

ثانيا: مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الأورو جزائرية: انعقد مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي في مدينة برشلونة يومي 27ـــ28نوفمبر سنة 1995، ليكون نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الأور ومتوسطية، والتي مثلت إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول 15عشرالاعضاء آنذاك في الاتحاد الأوربي، والشركاء 12 عشر في الجنوب والشرق المتوسط (الجزائر، مصر، قبرص، إسرائيل، الاردن، لبنان، مالطة، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا).

ولقد حدد هذا المؤتمر جوانب الشراكة الأور ومتوسطية في ثلاثة جوانب أساسية هي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية والمشاركة الثقافية والإنسانية.

ثالثا: اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية: تعد الجزائر من آخر الدول المغربية الموقعة علي اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي إذ سبقتها في ذلك كل من المغرب وتونس، بالإضافة الى ظروف السياسية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، تعتبر خصوصية التي تميز العلاقات الجزائرية الأوروبية سببا في تأخر توقيع هذا الاتفاق، وخاصة أن المشروع الذي طرح آنذاك لا يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل المفاوضات تستمر لمدة 5سنوات على مدار21جولة مقسمة علي ثلاث مراحل أساسية، وقد تم التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولي يوم 21ديسمبر2001وكان توقيع الرسمي عليه 22أفريل 2002بمدينة فالنسيا الاسبانية ودخل حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005.

ب:أهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:(فيصل بهلولي ,2012,ص115)

- إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات؛
- التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح علي التجارة العالمية.

خلاصة

لقد تم التطرق في هذا الجانب الي المخاطر بصفة عامة وأهم المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسات أو شركات في عملية الاستيراد والتصدير في تجارتها.

كما تم تطرق الى طرق واليات تسيير هذه المخاطر كما وضحنا مفهوم التجارة الخارجية وأهم الاتفاقيات التي قامت بها الدولة الجزائرية في المجال التجاري على المستوي والصعيد الدولي.

ومما سبق نجد أن تجارة الخارجية تختلف في درجة الأمان حسب نوعية الخطر المالي إن كان ائتماني أو مصرفي أو خص المواد الأولية وأسعارها.

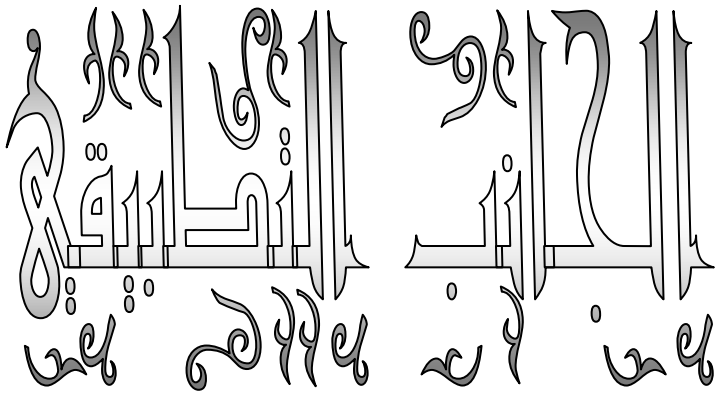

دراسة ميدانية لعينة من مسيري

مجموعة من البنوك

تمهيد

من خلال الجانب النظري الذي تم التطرق فيه إلي المخاطر بصفة عامة والمخاطر المالية، بصفة خاصة ومعرفة آليات وطرق تسيير هذه المخاطر، إذ تلعب عملية تسيير الخطر المالي دورا مهما، وذلك من خلال أساليب التي تستخدم في الحد من الخطر، سواء كان هذا الخطر خاص بسعر الصرف أو المواد الأولية، أو الخطر الذي يخص الجانب الائتماني، فتسيير الخطر المالي يعتبر بمثابة وسيلة رقابة يلجأ إليها المسيرين لتقليل من الخطر وأثره، وتهدف عملية تسيير المخاطر أساسا لتجنب أو تفادي مخاطر المالية، لذلك سنقوم بإسقاط الجانب النظري علي الجانب التطبيقي، الذي تناولنا فيه النقاط التالية: الدراسة، أساليب المعالجة الإحصائية، خصائص العينة المدروسة، اختبار فرضيات الدراسة.

1-منهجية البحث وإجراءات الدراسة الميدانية

تمحورت الدراسة الميدانية حول أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية –من وجهة نظر عينة من مسيري مجموعة من البنوك الناشطة في ولاية المسيلة – حيث استخدمنا استبيان (الملحق رقم 1)، ولقد تم تقسيمه الى محورين الاول مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية والثاني مدي تأثير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، وفقا للاستبيان المرفق بالملاحق، كما نحيط العلم بأننا تتبعنا إجابات المسيرين بالشرح والتوضيح وذلك لفك الغموض الذي ينتاب المسير أثناء الإجابة، كما اعتمدنا أيضا على محور البيانات الشخصية المرتبطة بالمستوجبين شمل الجنس، السن، المستوي التعليمي، الخبرة.

1-1- مقياس ومتغيرات الدراسة

لقد تم اعتمادنا على مقياس لي كارت الخماسي ليتم من خلاله قياس درجة موافقة عينة من مسيري مجموعة من البنوك الناشطة في ولاية المسيلة عن مضمون فقرات الاستبيان ’بحيث توجد أمام كل عبارة خمس اقتراحات، حيث مثل الخيار الأول (5) درجات، وهو أعلي درجة للموافقة مع ما جاء في العبارة ويليه الخيار الثاني (4) درجات، ثم الخيار الثالث (3)درجات والخيار الرابع (2)درجتين والخيار الخامس درجة واحدة وهو يمثل عدم الموافقة مع محتوي العبارة.

كما هو مبين في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): درجات مقياس لكارت الخماسي

بدائل الإجابة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
درجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة

1-2- معيار القياس أو مسطرة القياس

لفهم وتحليل تقديرات المسيرين لمجموعة البنوك الناشطة في ولاية المسيلة ’تم الاعتماد واستخدام معيار القياس التالي:

-المحاور التي حققت متوسطات حسابية بين [1-2.25] تمثل أو تدل على الموافقة بدرجة متوسطة لمدي وجود مخاطر تواجه التجارة الخارجية الجزائرية

-أما الفقرات التي حققت متوسطات حسابية بين [2.25-3.75] فتمثل الموافقة بدرجة متوسطة لمدي وجود مخاطر مالية في التجارة الخارجية الجزائرية

-الفقرات التي حققت متوسطات حسابية 3.75 فما فوق تدل على الموافقة بدرجة عالية لمدي وجود مخاطر مالية في التجارة الخارجية الجزائرية في مجموعة البنوك التي تم عرض الاستبيان فيها كما تم الاعتماد واستخدام درجة معنوية (5) بالمائة فأقل من أجل الحكم على فرضيات الدراسة.

1-3- صدق أداة الدراسة

من أجل التأكد من صحة أداة دراسة، تم عرض الاستبيان على 3 محكمين (الملحق رقم 2)، كما تم اتخاذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار وتمت التعديلات المناسبة بشأن الصياغة اللغوية وتغيير بعض العبارات بعبارات أخري، حتى تم استقرار الفقرات النهائية على 23 فقرة، وللتأكد من تجانس وقوة الاتساق الداخلي للمقياس نستخدم معامل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2) يوضح العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية للاستبيان ومحاوره

أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية	,880**	0,01
مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية	,837**	0,01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم(2) أن جميع قيم معاملات الارتباط محاور الاستبيان" أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية"، كلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α =0,05)، حيث بلغت

قيمها على التوالي (0,83/0,88) وهذا ما يؤكد مدى التجانس وقوة الاتساق الداخلي للمقياس كمؤشر لصدق التكوين في قياس أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية.

1-4- ثبات أداة الدراسة

من أجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها والتأكد من ثباتها، قامت الباحثة بإجراء اختبار مدي الاتساق الداخلي لفقرات القياس، بحساب ألفا كرو نباخ كما يبينه الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): يمثل Cronbach's Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة

أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية	عدد العبارات	معامل ألفا كرو نباخ
المحور الأول: مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية	12	0.711
المحور الثاني: مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية	11	0.699
الدرجة الكلية للاستبيان	23	0.870

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع معاملات ألفا كرو نباخ أكبر من (0.6) لعبارات استبيان أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، حيث بلغت للمحور الأول والثاني على التوالي (0.711 و0.699) بينما بلغ معامل ألفا كرو نباخ استبيان أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ككل (0.870) وهذا بمثابة مؤشر دال على ثبات الاستبيان، وهذا يعني أن استبيان أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية يتمتع بمعامل ثبات قوي مما يجعله صالحا للتطبيق في الدراسة الميدانية.

1-5: المعالجة الإحصائية

بهدف المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم استخدامها من الاستبيان تم استخدام برنـــامج الحـــزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss إصدار 21)، كما تم استخدام الأساليب التالية لمعالجة البيانات اختبار

الثبات: حيث تم استخدامه للتأكد من مقدار الاتساق الداخلي لأداة القياس ألفا كرو نباخ لكـــل محـــور ثـــم للاستبيان ككل.

- الأساليب الإحصائية الوصفية: استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة حيث تضمنت: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، في البنوك محل الدراسة.
- اختبار التوزيع الطبيعي: للتعرف على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة
- اختبارات لتحديد للاحتمال للفروق في متوسطات إجابات العينة وفقا لمتغيرات (السن، الجنس، المستوي التعليمي والخبرة)

1-6- صعوبات البحث: لا توجد أي دراسة بلا صعوبات أو معيقات ’فلقد حاولنا التغلب عليها بكل الطرق الممكنة أو تخفيف من أثرها على الأقل وذلك بهدف الوصول الى نتائج ذات دلالة حيث واجهنا عدة صعوبات منها: عدم رغبة أفراد العينة التعاون معنا، تأخر الكثير من المسيرين وعدم رغبة بعضهم في الإجابة عن الاستبيان، مما أدى بنا الى الاتصال بهم عدة مرات وإعادة توزيع الاستبيان بسبب ضياعه...

1-7- مجتمع وعينة البحث

-مجتمع البحث: يتمثل مجتمع الدراسة في مسيري ستة (5) بنوك فرعية ناشطة في ولاية المسيلة (الملحق رقم03).

-عينة البحث: اعتمادنا في تحديد حجم العينة على نظرية المركزية التي تقوم على فكرة أنه "كلما زاد حجم العينة اقترب توزيع المعاينة للوسط الحسابي من التوزيع الطبيعي دون أخذ توزيع المجتمع بعين الاعتبار "حيث أن هذه الطريقة تطبق على جل المجتمعات تقريبا ’والتي تعتبر أن العينة تكون كبيرة إذا كانت أكبر أو تساوي 30 من أجل حساب مفردات العينة نتبع مايلي: عدد العبارات تضرب في القيمة ما بين (5-10) يتم تحديدها وفقا لتقدير الباحث ".(جورج كانافوس ودون ميلر، 2004، ص283).

ومنه يصبح عدد مفردات العينة كالاتي: عدد المحاور 23 ضرب 5 يصبح لدينا 115 مفردة.

وفي هذا الإطار تم توزيع 115 استبيان وقد تم استرجاع 81 من بينها11غير قابلة للمعالجة وتحليل لعدم اكتمال ملئها، فتم الاستقرار على 70 استبيان.

2- عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

بعدما تطرقنا لمنهجية الدراسة المتبعة في الجانب الميداني قمنا بتحليل محاور الاستبيان، بغرض التأكد من صحة الفرضيات التي تجيب في مجموعها على الإشكالية الرئيسية للبحث.

2-1- وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

سنحاول تحليل معطيات البيانات الشخصية للعينة المدروسة، وذلك من خلال عرض النسب المئوية والتكرارات لتوزيع مفردات العينة، وهذا وفقا للمتغيرات الموضوعة في هذا المحور والمتمثلة في الجنس، السن، المستوى التعليمي والخبرة.

2-1-1- تحليل خصائص العينة من حيث الجنس

تتكون عينة بحثنا من فئة الذكور والإناث، وكانت نتائج تفريغ الاستبيان مثلما هو موضح في الجدول رقم (4) و الشكل رقم(2)التاليين:

جدول رقم(4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	37	%52.9
أنثى	33	%47.1
الإجمالي	70	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (2) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

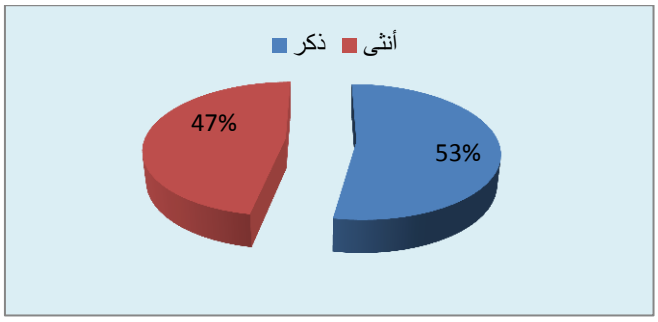

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (4) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 70 فرد، نلاحظ أن عدد الذكور قدر بـــ 37 فرد بنسبة 52.9%، في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـــ 33 فرد ما نسبته47.1% وهذا راجع لطبيعة العمل والإدارة وأوقات العمل التي تلاءم الذكور أكثر من الإناث.

2-1-2- تحليل خصائص العينة من حيث السن

اعتمدنا في تحليلنا لمتغير السن في المؤسسات محل الدراسة، على تقسيم السن إلى ثلاث فئات، الأولى هي أقل من 30 سنة، والثانية من 30 الى 50 سنة والثالثة هي من أكثر من 50 سنة كما هو موضح في الجدول رقم (5) و الشكل رقم(4)التاليين

الجدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	33	%47.1
من 30 إلى 50 سنة	32	%45.7
أكثر من 50 سنة	5	%7.1
الإجمالي	70	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (3) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

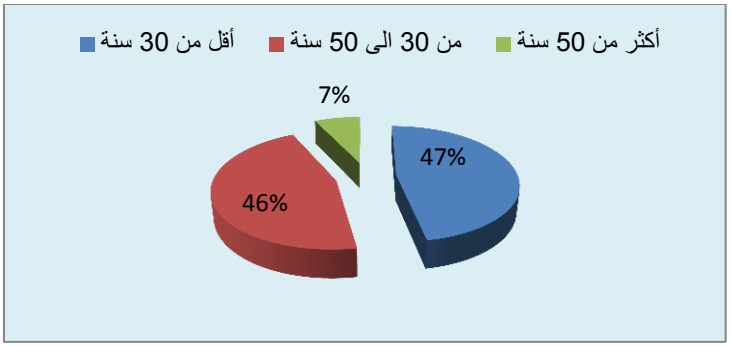

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (5) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 70 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذي يقل سنهم عن 30 سنة قدر بـــ 33 فرد بنسبة 47.1%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 30إلى50 سنة قدر بـــ 32 فرد أي ما نسبته 45.7%، وأخيرا الأفراد الذين يفوق سنهم 50 سنة والمقدر عددهم بـــــ05 أفراد بنسبة مئوية بلغت 7.1%. وهذا راجع لـــتقاعد المبكر للعمال و كذلك إتاحة الفرصة للفئة الشبابية من أجل إبراز مكانتهم في عالم الشغل

2-1-3- تحليل خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي

يفترض أنه كلما كان المستوى التعليمي لأفراد المؤسسة مرتفع أي جامعي، كانت القدرة والقابلية على فهم موضوع البحث للإجابة على عبارات الاستبيان، لهذا الغرض وضعنا هذا المتغير للتأكد فيما بعد من تأثيره على خيارات مفردات العينة التي توزعت حسب الجدول رقم (6) و الشكل رقم(4)التاليين:

الجدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	10	%14.3
جامعي	60	%85.7
الإجمالي	70	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (4) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

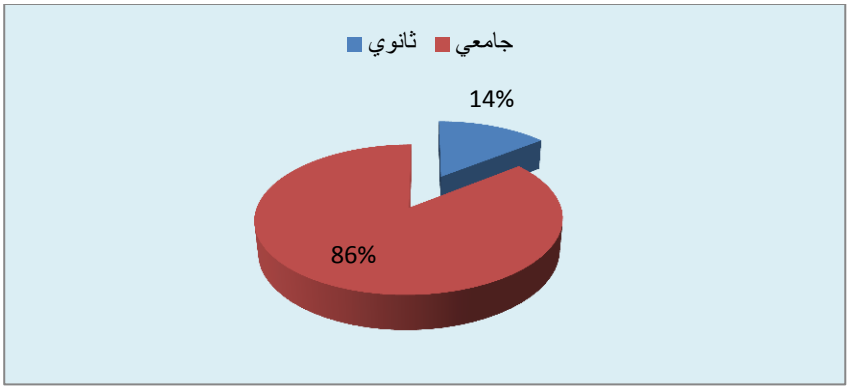

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (6) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 70 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي قدر بـــ 10أفراد بنسبة 14.3%، أما الأفراد ذوي المستوى التعليمي الجامعي فقد قدر عددهم بـــ 60 فرد بنسبة بلغت 85.7% وهم الأعلى نسبة. وهذا راجع لصيغة العمل التي تتطلب مؤهلات علمية وكفاءات.

2-1-4- تحليل خصائص العينة من حيث الخبرة

اعتمدنا في تحليلنا لمتغير الخبرة المهنية في المؤسسات محل الدراسة، على تقسيم الخبرة إلى ثلاث فئات، الأولى هي التي تكون فيها خبرة المسيرين أقل من 5 سنوات، في حين الفئة الثانية محصورة ما بين 5 و 15 سنة، أما الفئة الثالثة فهي التي يتجاوز فيها المسيرين 15 سنة من الخبرة .وهذا ما يوضحه الجدول رقم (7)و الشكل رقم(5)التاليين:

الجدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	38	%54.3
من 5 الى 15 سنة	18	%25.7
أكثر من 15 سنة	14	%20
الإجمالي	70	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (4):يوضح توزيع الأفراد لمتغير الخبرة

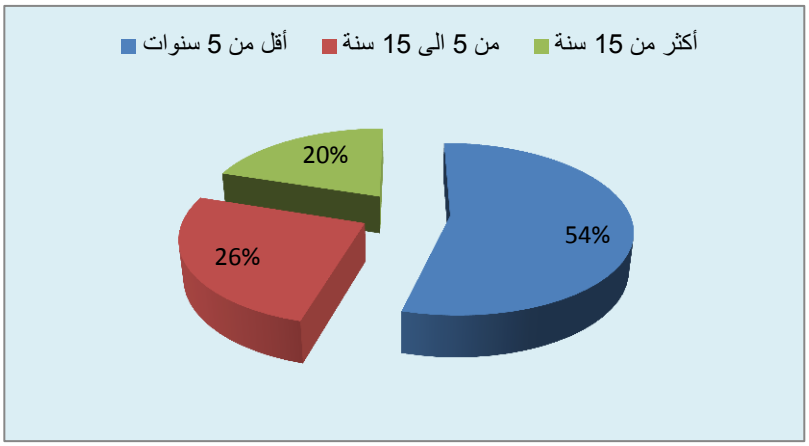

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (7) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 70 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم اقل من 5سنوات قدر بـــ 38 فرد بنسبة 54.3% وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 5 إلى 15سنة قدر بـــ 18فردبنسبة25.7%، وأخيرا الأفراد الذين تفوق مدة الخدمة لديهم 15 سنة و المقدر عددهم بـــ14 فرد بنسبة 20%. وهذا راجع للسياسة المنتهجة من طرف الدولة وذلك من خلال إطلاع أصحاب الكفاءات العلمية علي عالم الأعمال ـــ

2-2- اختبار فرضيات الدراسة

بعدما قمنا بتحليل البيانات الشخصية للاستبيان، سنحاول تحليل فرضيات الدراسة ومن ثم الإجابة عليها وقبل ذلك لابد من القيام باختبار التوزيع الطبيعي للتعرف على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2-2-1- اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل تحديد طبيعة توزيع البيانات يتم استخدام اختبارKolmogorov-Smirnov في حالة عدد العينة أكبر من 50 أما إذا كانت أقل من 50 نستخدم اختبار Shapiro-wilk، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ومنه يتم الاعتماد على الاختبارات

اللامعلمية في اختبار الفرضيات والعكس صحيح أي إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومنه يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية في اختبار الفرضيات.

بما أن العينة أكبر من 50، قمنا بحساب اختبار سمير نوف كالمجروف كما هو مبين في الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار سمير نوف كالمجروف

العدد	اختبار Kolmogorov–Smirnov	الدلالة
70	,684	,737

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال قيمة اختبار S K البالغة (0,68) وبدلالة (0,737) وهي أكبر من (0,05) نستنتج أن التوزيع طبيعي ويمكن استخدام الأساليب الإحصائية المعملية (البارا مترية).

2-3- تحليل فرضيات الدراسة

2-2-1-الفرضية الأولى: تواجه التجارة الخارجية الجزائرية مخاطر مالية بدرجة متوسطة.

لاختبار هذه الفرضية يتم المقارنة بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة مع المتوسط النظري للعبارات ولمحور مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية كما هو مبين في الجدول رقم (9) التالي:

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات محور مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
01	تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية علي الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر.	4.1429	.80372	1	مرتفعة
02	مخاطر الصرف تخضع لتغيرات كبيرة	3.9429	.97632	3	مرتفعة
03	خطر الائتمان يعود الي عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة.	3.7857	1.03410	4	مرتفعة
04	خطر الصرف يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل العملة الصعبة.	3.7571	1.31254	5	مرتفعة
05	يتم قياس حجم المخاطر بواسطة مراكز العملات المفتوحة لكل عملة.	3.3857	1.17081	7	متوسطة
06	العقود الآجلة تساهم في تسيير خطر الأسعار من خلال خيارات الشراء والبيع.	3.7143	.96523	5	متوسطة
07	مراكز العملات المفتوحة تساعد علي وجود عجز أو فائض	3.4286	1.07098	8	متوسطة
08	المخاطر الائتمانية في التجارة الخارجية تنتج عن خطر عدم السداد.	3.5286	1.08643	6	متوسطة
09	عقود المبادلة من صور العقود الآجلة التي تستخدم في تغطية المخاطر.	3.5000	.98907	7	متوسطة
10	إدارة المخاطر تشمل مخاطر المضاربة المالية	3.7143	.95010	5	متوسطة
11	خطر الصرف مرتبط بتغيرات معدل الصرف	4.0714	.99741	2	مرتفعة
12	يسير خطر الصرف بين تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ السداد	3.7857	.99116	4	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.7297	0.9890		متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (5): المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على عبارات محور مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية

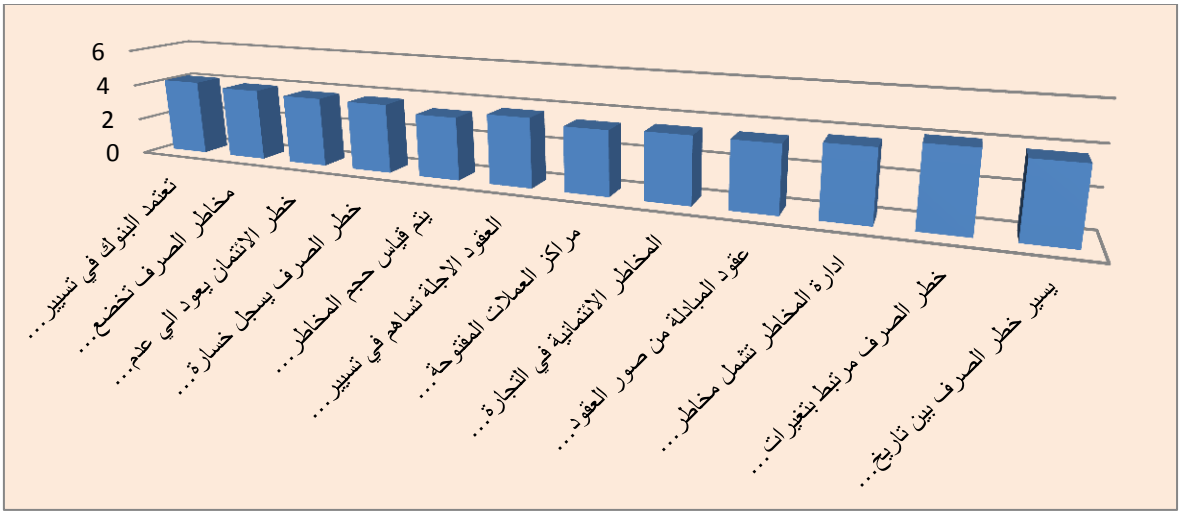

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (6) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (70) فرد على محور **مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية** جاءت حسب الترتيب التالي " تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية علي الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـــ4.29، وانحراف معياري قدر ب 0.80 وبدرجة مرتفعة , تليها في المرتبة الثانية " خطر الصرف مرتبط بتغيرات معدل الصرف " بمتوسط حسابي قدر بـــ4.07 وانحراف معياري قدر ب 0.99 درجة عالية، إما المرتبة الثالثة فقد عادة لـــــــعبارة " مخاطر الصرف تخضع لتغيرات كبيرة " بمتوسط حسابي بلغ بـــ3.94 وانحراف معياري قدر ب 1.03 وبدرجة مرتفعة، في حين عادة المرتبة الرابعة لـــــكل من " خطر الائتمان يعود الي عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة " و" يسير خطر الصرف بين تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ السداد " بمتوسط حسابي بلغ بـــ3.78 وبدرجة مرتفعة. إما المرتبة الخامسة فقد عادة لـــكل من " خطر الصرف يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل العملة الصعبة " و" العقود الآجلة تساهم في تسيير خطر الأسعار من خلال خيارات الشراء والبيع." و" إدارة المخاطر تشمل مخاطر المضاربة المالية

" بمتوسط حسابي بلغ بـــ3.71وانحراف قدر ب0.99 بدرجة متوسطة، و المرتبة السادسة لعبارة " المخاطر الائتمانية في التجارة الخارجية تنتج عن خطر عدم السداد " بمتوسط حسابي بلغ بـــ3.52 وانحراف معياري قدر ب 1.08ودرجة متوسطة، في حين المرتبة السابعة لعبارة " عقود المبادلة من صور العقود الآجلة التي تستخدم في تغطية المخاطر "و"يتم قياس حجم المخاطر بواسطة مراكز العملات المفتوحة لكل عملة " بمتوسط حسابي قدره 3.52 وانحراف معياري قدره 1.17وبدرجة متوسطة وفي الأخير المرتبة الثامنة للعبارة " مراكز العملات المفتوحة تساعد علي وجود عجز أو فائض " بمتوسط قدر بـــ 3.42وانحراف قدر 1.07بدرجة متوسطة, وكل العبارات السابقة جاءت بدرجة متوسطة .

وعليه يتم **قبول الفرضية الأولى** التي تنص على أن: "تواجه التجارة الخارجية الجزائرية مخاطر مالية بدرجة **متوسطة** "، حيث تبين فعلا أن درجة المواجهة: **متوسطة**، حيث قدر المتوسط بـــ 3.7297 من وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة لمدى مواجهة التجارة الخارجية الجزائرية للمخاطر مالية.

2-2-2- الفرضية الثانية: تسيير المخاطر المالية لها تأثير ايجابي في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.

لمعرفة مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية، لابد من إيجاد معامل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم 10:

جدول رقم (10): قيمة معامل الارتباط بين تسيير المخاطر المالية وتمويل التجارة الخارجية الجزائرية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري للتقدير e_i
1	0.477	0.227	0.4711

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بين تسيير المخاطر المالية وتمويل التجارة الخارجية الجزائرية والتي بلغت 0.477 هي قيمة متوسطة وموجبة، أي أن العلاقة موجبة

وطردية، مما يدل على أن التأثير ايجابي، بمعنى أنه كلما زاد تمويل التجارة الخارجية الجزائرية زاد معه التحكم في تسيير المخاطر المالية، كما نلاحظ أن معامل التحديد بلغ 0.227 أي 22.7% هذا يعني أن كل زيادة في نسبة **المخاطر** يلازمها زيادة في القدرة على تسييرها بكفاءة بـــ 22.7% وبالتالي فإن تسيير المخاطر المالية تؤثر بنسبة 22.7% في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية .

وعليه يتم **قبول الفرضية الثانية** التي تنص على أن: "تواجه التجارة الخارجية الجزائرية مخاطر مالية بدرجة **متوسطة** "، حيث تبين فعلا أن درجة المواجهة: **متوسطة**، حيث قدر المتوسط بـــ 3.7297 من وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة لمدى مواجهة التجارة الخارجية الجزائرية للمخاطر مالية.

2-2-3- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية.

ومنه فإن هذه الفرضية تتفرع إلى أربعة فرضيات وهي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الخبرة

جدول رقم (11) نتائج اختبار "T" للفروقات تبعا لمتغير الجنس

الجنس		حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "T"	مستوى الدلالة
المخاطر المالية	ذكر	37	42.32	4.55	68	−0.23	0.81
	أنثى	33	42.60	5.66			

من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss لبيانات الاستبيان

من الجدول رقم (11) يتبين أن مستوى الدلالة للفروق في المتوسطات هو0.81 =Sig وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.

ومنه يتم قبول الفرضية الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (12): نتائج اختبار " ANOVA" للفرو قات تبعا لمتغير السن

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	80 ،925	2	40 ،463	1.598	0.210
داخل المجموعات	1696 ،446	67	25 ،320		
الكلي	1777 ،371	69			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول رقم (12) يتبين أن مستوى الدلالة للفروق في المتوسطات هو Sig= 0.210 وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

جدول رقم (13): نتائج اختبار " ANOVA" للفرو قات تبعا لمتغير المستوى التعليمي

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2 ،438	1	2 ،438	0.093	0.761
داخل المجموعات	1774 ،933	68	26 ،102		
الكلي	1777 ،371	69			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول رقم (13) يتبين أن مستوى الدلالة للفروق في المتوسطات هو Sig= 0.761 وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (14): نتائج اختبار " ANOVA" للفرو قات تبعا لمتغير المستوى التعليمي

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	18، 471	3	6، 157	0.231	0.874
داخل المجموعات	1758، 901	66	26، 650		
الكلي	1777، 371	69			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول رقم (14) يتبين أن مستوى الدلالة للفروق في المتوسطات هو 0.874 =Sig وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الخبرة.

ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الخبرة.

وعليه يتم **قبول الفرضية الثالثة** التي تنص على أن: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية" إذ تبين فعلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية.

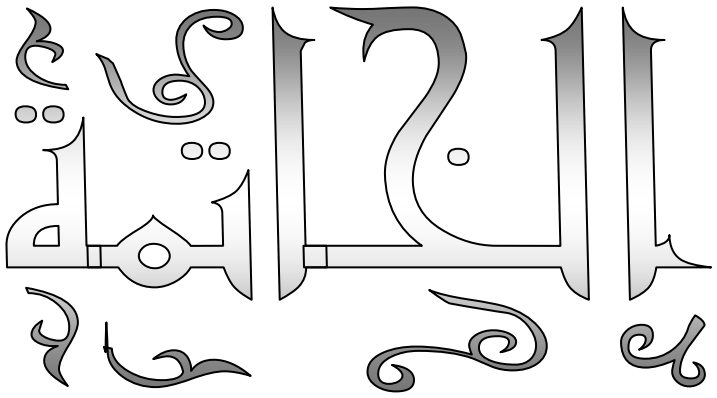
الخاتمة

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية، تطورا هاما وواسعا في الآونة الأخيرة وخاصة في ظل حرية الأسواق وزيادة المنافسة، وذلك بهدف اقتحام السوق العالمي، ولولوج إلى عالم الأعمال، ولأن التجارة تنشط في بيئة متقلبة تتميز بمتغيرات مستمرة وسريعة، هذا ما جعل هذه الأخيرة تواجه العديد من المخاطر، التي كانت سببا في فشلها أو ضعف ردودها ، خاصة تلك المخاطر المتعلقة بالجانب المالي.

فالمخاطر التي يفرضها المحيط أصبحت تلزم المؤسسات بشتى أنواعها ضرورة إدارتها وتسييرها وفق منهجية سليمة قائمة علي أسس ومعالم واضحة وذات دلالة، وذلك عبر تفعيل سياسة داخلية ما بين مختلف المصالح وكذلك عبر اختيار نظام معلوماتي يسهل من اتخاذ وتسيير القرار في الوقت المناسب.

إن تسيير المخاطر يعد نشاطا إستراتيجيا يتأثر بالمتغيرات التي يمكنها أن تطرأ على القواعد الأساسية للتجارة الخارجية.

حاولنا في هذا البحث الإلمام بمختلف المخاطر التي تواجه التجارة الخارجية، وخاصة منها المخاطر المالية، لهذا قمنا بالتطرق إلى الخطر الائتماني لأنه يعتبر أهم خطر في عمليات التجارية وخطر الصرف ومؤشرات قياس هذه المخاطر، ثم تطرقنا إلى آليات تسيير هذه المخاطر، وخصصنا بالذكر الخطر الائتماني وخطر الصرف، وأيضا خطر تقلبات أسعار المواد الأولية.

وأخيرا تطرقنا إلى الواقع الجزائري من خلال، إعطاء لمحة عن تطور التجارة الخارجية الجزائرية ومعرفة أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر، بالإضافة إلى دراسة استطلاعية لمعرفة رأي عينة من مسيري مجموعة من البنوك الناشطة في ولاية المسيلة.

في الأخير خلص بحثنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات مع افاق البحث سنوردها في الاتي :

أولا : النتائج

يمكن إجمال النتائج التي أفضت إليها الدراسة فيما يلي:

- **الفرضية الأولي** تنص على أن :" مدي وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية، ولقد أوضحت لنا الدراسة أن التجارة الخارجية الجزائرية تواجه المخاطر المالية بدرجة، متوسطة ومنه ؛نستنتج أن الفرضية الأولي فرضية صحيحة .
- **أما بالنسبة للفرضية الثانية** التي تنصص على أن :" والتي تهدف إلي معرفة التأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية والذي أثبتت الدراسة أن له أثر إيجابي ؛هي فرضية صحيحة
- **أما في ما يخص الفرضية الثالثة** والتي تنص على أن :" أنه لا توجد فروق، ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدي تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية، تعزي للبيانات العامة ؛فرضية صحيحة
- نلاحظ أن آليات الدفع تقوم جميعها بتغطية لمخاطر الائتمان، لكن تختلف درجة الائتمان بين المصدر والمستورد ؛
- تعتمد البنوك على التسيير الداخلي، وذلك للتحكم في الخطر وتقليل من تكلفته، وهذا عن طريق العلاقة التي تم اكتسابها بين المسيرين والمتعاملين؛
- التجارة الخارجية الجزائرية عرفت تطورات عديدة، إلا أن نظام التشريعي الجزائري لم يواكب ذلك؛
- لتسيير المخاطر المالية أثر إيجابي في التجارة الخارجية، يساعد هذه الأخيرة في تمويل عملياتها المالية.

ثانيا : الاقتراحات

بناءا على النتائج السالفة الذكر توصلنا إلى بعض الاقتراحات نوردها في الآتي :

- ضرورة وضع آليات و استراتيجيات جديدة تسمح للبنوك، بمنح الائتمان بدرجة عالية من الأمان؛
- ضرورة منح حرية للمتعاملين في تمويل العمليات التجارية؛
- ضرورة تبني سياسة شاملة في تسيير الخطر المالي، أو تحويل هذا الخطر

ثالثا : آفاق البحث

في الأخير، وفقا لهذه الدراسة يمكن أن نقترح مواضيع بحثية تساعد زملائنا اللاحقين في إثرائها كموضوع لمذكرة ماستر مستقبلا، نذكر أهمها في الآتي :

- تسيير الخطر المالي في المعاملات الدولية.
- تأثير المخاطر المالية علي المستوي الدولي والعالمي.
- المخاطر المالية في التجارة الإلكترونية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا_ الكتب

1-جورج كانافوس ودون ميلر، (2004)، **الإحصاء للتجاريين: مدخل حديث ترجمة سلطان عبد الحميد**، دار المريخ، الرياض، السعودية.

2-داود حسام علي وآخرون،(2002)، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر وتوزيع، عمان، الأردن .

3-طارق عبد العال، (2001)، **المشتقات المالية مفاهيم إدارة المخاطر المحاسبية**، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس.

4-محمد صلاح الحناوي، (2001)، **تحليل وتقييم الأسهم وسندات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر

5-ناشد محمود عبد السلام، (1988)، **إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية: الأصول العلمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر .

6-نيل كر وكفورد، (2007)، **مدخل للإدارة الخطر**، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا .

7- سمير الخطيب، (2005)، **قياس وإدارة مخاطر البنوك**، دار المعارف، مصر، الإسكندرية .

8-سامي عفيفي حاتم، (1993)، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر .

9-سمير عبد الحميد رضوان، (2009)، **المشتقات المالية**، دار النشر للجامعات، عمان، الأردن.

10-شوقي سيف النصر السيد، (1997)، **الأصول العلمية والعملية للخطر و التأمين**، القاهرة، مصر.

ثانيا-المذكرات

11-لطيفة عبدلي، (2011)، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**: دراسة حالة مصنع الإسمنت ومشتقاته scis سعيدة ،تخصص: إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان

12-مليك محمودي، (2011)، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010**،تخصص :علوم تجارية ,فرع :تقنيات كمية للتسيير , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير , جامعة المسيلة

13-مريم بونيهي، (2010)، **مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مذكرة ماجستير (غير منشورة), جامعة المدية، الجزائر

14-صوار يوسف ,(2008),**محاولة تقدير الخطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية :دراسة حالة بنك BADR**,تخصص :تسيير ,مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ,جامعة تلمسان

15-شلالي رشيد، (2010)، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، تخصص : إدارة العمليات التجارية ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ,جامعة الجزائر، الجزائر

ثالثا-الندوات والتقارير

16-سنوسي علي، (2016)، **مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية مقدمة لطلبة السنة ثالثة**، جامعة المسيلة

17-صالح مفتاح وفريد معارفي، (2007)، **المخاطر الائتمانية تحليلها قياسها إدارتها والحد منها المؤتمر العالمي الأول :لإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، جامعة الزيتونة، الأردن

رابعا-المجلات

18-مروان نحلة، (2010)، **قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية**، مجلة الباحث، الجزائر

خامسا-الملتقيات

19-بوعظم كمال (بدون سنة)، **ملتقي حول مشتقات القرض والتو ريق كأدوات لتسيير أخطار القرض**، جامعة فرحات عباس، سطيف

20-كمال رزيق وفريد كورت يل، (2007)، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

21-لعاطف عبد القادر وآخرون، (بدون سنة)، **ملتقي حول إدارة مخاطر أسعار الصرف في المؤسسة الاقتصادية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر

22-صالح التومي وعيسي شقبقب، (بدون سنة)، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970-2001**، جامعة الجزائر، الجزائر

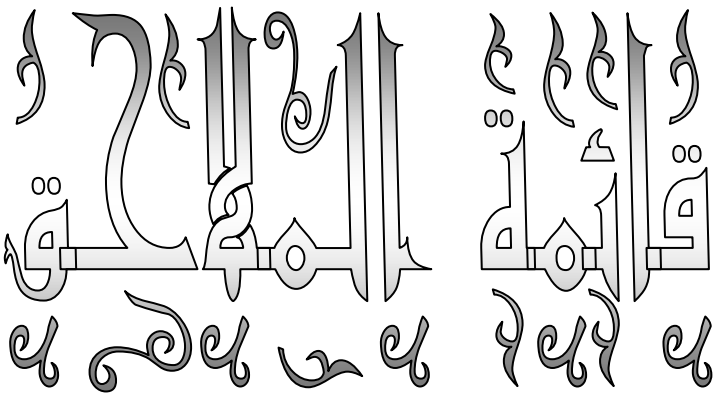
قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وتسيير

قسم علوم تجارية

استبيان

تحية طيبة ...

في إطار انجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية الموسومة بـــ " **أثر تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**– من وجهة نظر عينة من مسيري مجموعة من البنوك الناشطة في ولاية المسيلة – ..."

نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف استكمال الدراسة في جانبها التطبيقي ،ولبلوغ أهدافها نأمل منكم تقديم يد المساعدة وذلك بالإجابة على بنودها خدمة منكم للبحث العلمي .

من إعداد الطالبة:

كريمة عزيزي

0657035762

إشراف الدكتورة:

سامية خرخاش

ملاحظات :

- ضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

- لا تترك فقرة دون إجابة .

شكرا مسبقا على تعاونكم.

- لا تضع أكثر من علامة في فقرة واحدة.

معلومات هذا الاستبيان سرية و لا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة

أولا : البيانات الشخصية

يرجى منكم وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المستوى التعليمي: متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الخبرة : أقل من5 سنوات ☐ من 5 -15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا : عبارات الاستبيان

يرجى منكم وضع علامة (X) أمام العبارة التي تمثل وجهة نظركم :

المحور الأول : مدى وجود مخاطر مالية تواجه التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
01	تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية علي الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر.					
02	مخاطر الصرف تخضع لتغيرات كبيرة					
03	خطر الائتمان يعود الي عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة.					
04	خطر الصرف يسجل خسارة أوربح غير متوقع عند عملية تحويل العملة الصعبة.					
05	يتم قياس حجم المخاطر بواسطة مراكز العملات المفتوحة لكل عملة.					
06	العقود الاجلة تساهم في تسيير خطر الاسعار من خلال خيارات الشراء والبيع					

	.					
07	مراكز العملات المفتوحة تساعد علي وجود عجز أوفائض					
08	المخاطر الائتمانية في التجارة الخارجية تنتج عن خطر عدم السداد.					
09	عقود المبادلة من صور العقود الاجلة التي تستخدم في تغطية المخاطر.					
10	ادارة المخاطر تشمل مخاطر المضاربة المالية					
11	خطر الصرف مرتبط بتغيرات معدل الصرف					
12	يسير خطر الصرف بين تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ السداد					

المحور الثاني : مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
13	المشتقات المالية عنصر فعال في تسيير خطر تقلبات الاسعار.					
14	المخاطر الائتمانية تؤثر علي قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات.					
15	تحدد المخاطر الائتمانية من خلال وضع مؤشرات وبيانات تساعد علي قياسها.					
16	عدم التحكم في أسعار المواد راجع الي بورصة وتلاقي العرض والطلب.					
17	تدني القيمة السوقية يؤدي الي تغير قيمة الاصل.					
18	تقلبات أسعار المواد الأولية يؤثر سلبا في النتيجة المالية.					
19	خطر تدني القيمة السوقية يؤدي الي تغير قيمة الأصل					
20	تغطية خطر الصرف مرتبط ببديل العملات					
21	قبل منح الائتمان يتم اللجوء الى الاستعمال المصرفي					
22	التقنية الداخلية تلعب دورا فعالا في تغطية مخاطر الصرف					
23	الأسلوب الوقائي يجنب حدوث المخاطر					

نشكركم على حسن تعاونكم **الباحثة**

الملحق رقم (2):

قائمة المحكمين:

الرقم	اسم الأستاذ	الرتبة
1	سامية خرخاش	أستاذة محاضرة "أ"
2	ختيم محمد العيد	أستاذ محاضر "أ"
3	بدروني عيسي	أستاذ محاضر "أ"

الملحق رقم (3):

مجموعة البنوك الناشطة في ولاية المسيلة

إسم البنك	نوعه	المقر
بنك التنمية المحلية (بدر)	عمومية	مسيلة
بنك توفير والاحتياط	عمومية	مسيلة
بنك التنمية الريفية	عمومية	مسيلة
البنك الخارجي	عمومية	مسيلة
القرض الشعبي	عمومية	مسيلة

ملحق رقم(4)

ملاحق spss

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	37	52.9	52.9	52.9
	أنثى	33	47.1	47.1	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 30 سنة	33	47.1	47.1	47.1
	من 30 الى 50 سنة	32	45.7	45.7	92.9
	أكثرمن 50 سنة	5	7.1	7.1	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

المستوىالتعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	10	14.3	14.3	14.3
	جامعي	60	85.7	85.7	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 5 سنوات	38	54.3	54.3	54.3
	من 5 الى 15 سنة	18	25.7	25.7	80.0
	أكثرمن 15 سنة	14	20.0	20.0	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية علي الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر.	70	4.1429	.80372	.09606
مخاطر الصرف تخضع لتغيرات كبيرة	70	3.9429	.97632	.11669
خطر الائتمان يعود الي عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة.	70	3.7857	1.03410	.12360
خطر الصرف يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل العملة الصعبة.	70	3.7571	1.31254	.15688
يتم قياس حجم المخاطر بواسطة مراكز العملات المفتوحة لكل عملة.	70	3.3857	1.17081	.13994
العقود الآجلة تساهم في تسيير خطر الأسعار من خلال خيارات الشراء و البيع.	70	3.7143	.96523	.11537
مراكز العملات المفتوحة تساعد علي وجود عجز أو فائض	70	3.4286	1.07098	.12801
المخاطر الائتمانية في التجارة الخارجية تنتج عن خطر عدم السداد.	70	3.5286	1.08643	.12985
عقود المبادلة من صور العقود الآجلة التي تستخدم في تغطية المخاطر.	70	3.5000	.98907	.11822
إدارة المخاطر تشمل مخاطر المضاربة المالية	70	3.7143	.95010	.11356
خطر الصرف مرتبط بتغيرات معدل الصرف	70	4.0714	.99741	.11921
يسير خطر الصرف بين تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ السداد	70	3.7857	.99116	.11847

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المشتقات المالية عنصر فعال في تسيير خطر تقلبات الأسعار.	70	4.0000	1.03560	.12378
المخاطر الائتمانية تؤثر علي قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات.	70	3.8857	1.04317	.12468
تحدد المخاطر الائتمانية من خلال وضع مؤشرات وبيانات تساعد علي قياسها.	70	3.9571	.84159	.10059
عدم التحكم في أسعار المواد راجع الي بورصة وتلاقي العرض والطلب.	70	3.5000	1.20085	.14353
تدني القيمة السوقية يؤدي الي تغير قيمة الأصل.	70	3.7286	.99158	.11852
تقلبات أسعار المواد الأولية يؤثر سلبا في النتيجة المالية.	70	3.8286	1.03520	.12373
خطر تدني القيمة السوقية يؤدي الي تغير قيمة الأصل	70	4.0143	.87630	.10474
تغطية خطر الصرف مرتبط ببديل العملات	70	3.7571	1.05550	.12616
قبل منح الائتمان يتم اللجوء الى الاستعلام المصرفي	70	3.9143	.88043	.10523
التقنية الداخلية تلعب دورا فعالا في تغطية مخاطر الصرف	70	3.8143	.93705	.11200
الأسلوب الوقائي يجنب حدوث المخاطر	70	4.0571	1.16576	.13934

Group Statistics

	المجموعات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية	ذكر	37	42.3243	4.55859	.74943
	أنثى	33	42.6061	5.66756	.98660

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية	Equal variances assumed	.960	.331	-.230-	68	.819	-.28174-	1.22365	-2.72349-	2.16002
	Equal variances not assumed			-.227-	61.409	.821	-.28174-	1.23896	-2.75885-	2.19538

Descriptives

مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
أقلمن 5 سنوات	38	42.7105	5.10383	.82795	41.0329	44.3881	28.00	52.00
من 5 الى 15 سنة	18	41.7222	5.28934	1.24671	39.0919	44.3525	32.00	49.00
أكثرمن 15 سنة	14	42.7143	4.99890	1.33601	39.8280	45.6006	32.00	51.00
Total	70	42.4571	5.07533	.60662	41.2470	43.6673	28.00	52.00

ANOVA

مدى تأثير تسيير المخاطر المالية في التجارةا لخارجيةا لجزائرية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	13.087	2	6.544	.249	.781
Within Groups	1764.284	67	26.333		
Total	1777.371	69			

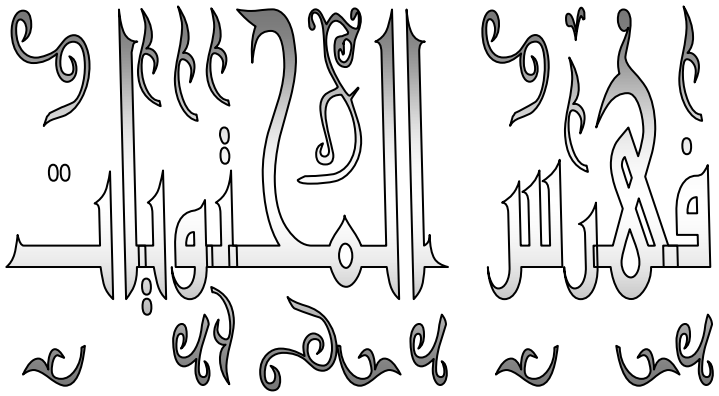
فهرس العناوين

العنوان	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	أ
الجانب النظري: المخاطر المالية وتجارة الخارجية الجزائرية	
تمهيد	07
1- ماهية المخاطر	13-08
1-1: مفهوم المخاطر	08
1-2: تصنيف المخاطر	11-09
1-3: مسببات المخاطر	13-11
2 - المخاطر المالية في التجارة الخارجية	18-13
2-1: المخاطر المالية لخاصة بالصرف	15-12
2-2: مخاطر الائتمان	17-15
2-3: مخاطر أسعار المواد الأولية	18-17
3- آليات تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية	22-18
3-1: تسيير مخاطر الصرف	19-18
3-2: تسيير مخاطر الائتمان	21-19
3-3: تسيير مخاطر أسعار المواد الأولية	22-21
4- ماهية التجارة الخارجية الجزائرية	26-23
4-1: لمحة تاريخية عن تطور التجارة الخارجية الجزائرية	24-23
4-2: مفهوم التجارة الخارجية	25-24

3-4: التجارة الخارجية الجزائرية والاتفاقيات الدولية	26-25
الخلاصة	27
الجانب التطبيقي: دراسة ميدانية لمسيري مجموعة من البنوك لولاية المسيلة	
تمهيد	29
1- منهجية البحث وإجراءات الدراسة الميدانية	33-30
1-1: مقياس متغيرات الدراسة	30
1-2: معيار القياس أو مسطرة القياس	31-30
1-3: صدق أداة الدراسة	31
1-4: ثبات أداة الدراسة	32
1-5: المعالجة الإحصائية	33-32
1-6: صعوبات البحث	33
1-7: مجتمع وعينة البحث	33
2- عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	35-34
2-1: وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة	38-34
2-2: اختبار الفرضيات	39-38
2-3 تحليل فرضيات الدراسة	46-39
خاتمة	50-48
قائمة المراجع	54-52
الملاحق	65-56
فهرس المحتويات	67